أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات البنكية

- دراسة لمجموعة من البنوك في الجزائر-

د/ بن الدين امحمد mustadine@yahoo.fr

أ/ عوماري عائشة omarich@hotmail.fr

أ/ عومـاري فاطمة omarifatima274@yahoo.com

جامعـــة أحمـد دراية، أدرار- الجـــزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق التدقيق البنكي وفق معايير التدقيق الدولية على تحسين جودة المعلومة المالية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر القائمين عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة استهدفت مسؤولي وموظفي البنوك التجارية العمومية بالجزائر من خلال وكالاتها بولاية ادرار، من أجل معرفة آرائهم حول الموضوع. وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية متوسطة نوعا ما، بين دور المدقق الخارجي وجودة المعلومة المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية قوية نسبيا بين تقرير المدقق الخارجي وجودة المعلومة المالية حسب آراء العينة المبحوثة.

وتوصي الدراسة بضرورة الرفع من مستوى الإفصاح في المؤسسات البنكية وتوعية المسؤولين بالدور الإيجابي للمدقق المتمثل في رفعه لدرجة الثقة في معلومات المؤسسة لدى أصحاب المصالح، مع ضرورة التأكيد على الالتزام بمعايير التدقيق الدولية من طرق المدققين الخارجيين، والتزامهم بحدود علاقتهم مع مشرفي الأنشطة داخل البنوك.

الكلمات المفتاحية: تدقيق، معايير التدقيق الدولية، مؤسسات البنكية، معلومة مالية، جودة المعلومة المالية.

Abstract:

This study aims to identify the impact of the application of banking auditing according to international auditing standards on improving the quality of financial information in the Algerian banks. In order to achieve the objectives of the study a questionnaire was used targeting officials and employees of public commercial banks in Algeria through their agencies in Adrar province. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to analyze questionnaire data, and to test hypotheses, And the study found a positive relationship between the role of the external auditor and the quality of financial information; in addition it showed a relatively strong relationship between the external auditor's report and the quality of the financial information according to the sample being investigated.

The study recommends elevating the level of disclosure in banking institutions and boosting awareness among officials about the positive role of the auditor in raising the level of trust in the institution's information for stakeholders With necessity to Emphasis on compliance with international auditing standards by external auditors, and their commitment to the limits of their relationship with supervisors of activities within banks and their commitment to the limits of their relationship with supervisors of activities within banks.

Keywords: Auditing, International Auditing Standards, Banking Institutions, Financial Information, Quality of Financial Information.

تمهيد

تقوم العلاقة بين المحاسبة والتدقيق على أن أي عمليات محاسبية بالضرورة يجب تدقيقها، وهذا من أجل التأكد من المعلومة نفسها وإعطاء رأي فني محايد حولها؛ ولتحقيق ذلك بشكل يراعي حاجة متخذ القرار في منظمة ما وكذا جميع الاطراف ذات العلاقة بها.

و بإعتبار البنوك من أهم منظمات الاعمال المؤثرة على النشاط الاقتصادي في الدول، ولكونها تتميز بمجموعة من الخصائص المتباينة، فقد استدعى الأمر بأن تكون المعلومة المالية بمثابة حجر الزاوية لنجاح واستمرار نشاطها، لذلك انتهج القائمون على عملية التدقيق العديد من الطرق والآليات المختلفة لتوفير معلومة مالية تتميز بخصائص نوعية تجعل متخذ القرار يضع ثقته الكاملة فيها بغية اتخاذه لقرار رشيد؛ غير ان المتتبع لحال هذه البنوك في مختلف الدول النامية والتي تعد الجزائر من بينها يدرك أنه رغم تطبيق مختلف الإصلاحات في هذه المنظمات وسعيها لتطبيق التدقيق في مختلف عملياتها سعيا وراء تحسين جودة المعلومة المالية، فإن ذلك لم يحقق الغاية المرجوة من هذه المعلومة سواء للمنظمة البنكية أو لأصحاب المصالح، خاصة في ظل عولمة النشاط المصرفي وما كان له من اثر على مختلف البنوك العالمية.

إشكالية الدراسة: بعد صدور المعايير الدولية للتدقيق وما كان لها من اثر على مختلف منظمات الأعمال وترشيد قراراتها، أصبح لزاما على المؤسسات البنكية الجزائرية، التكيف مع مختلف المستجدات الدولية واعتماد معايير التدقيق الدولية لترشيد قراراتها والرفع من قيمة المعلومة وجودتها بما يكون له الأثر الإيجابي على أداء المنظمة البنكية

وبناءا على ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير اعتماد التدقيق في المؤسسات البنكية وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة معلوماتها المالية؟

ولتبسيط معالم هذه الإشكالية يمكن الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

_ ما المقصود بالتدقيق البنكي، وفي ما تتمثل أهميته؟

_ ما هي آلية التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق؟

_ ما هي الخصائص النوعية للمعلومة المالية الجيدة وكيف تؤثر هذه الأخيرة على اتخاذ القرار؟

_ هل يؤثر اعتماد التدقيق وفق المعايير الدولية على جودة المعلومة المالية في البنوك الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: طرح إشكالية الدراسة يجعل الباحثين يطرحون الفرضيتين التاليتين:

01/ لا يوجد تأثير لدور المدقق الخارجي داخل البنك على جودة المعلومة المالية؛

02/ لا يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى ما يلي:

_ توضيح آلية التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق؛

_ معرفة طبيعة العلاقة بين المدققين الخارجيين ومشرفي الانشطة البنكية؛

_ توضيح خصائص المعلومة المالية الجيدة؛

_ توضيح تأثير تقرير التدقيق الخارجي في البنوك الجزائرية على جودة المعلومات المالية.

منهج الدراسة: لمعالجة الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف كل ما يتعلق بالتدقيق البنكي وجودة المعلومات المالية، وكذا المنهج الاستقرائي من أجل دراسة مدى مساهمة تطبيق التدقيق البنكي وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية وتعميم النتائج على كافة مجتمع الدراسة.

محاور الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسة تم تقسيم الدراسة الى أربع محاور:

المحور الأول: ماهية التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق؛

المحور الثاني: آلية التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق؛

المحور الثالث: ماهية جودة المعلومة المالية؛

المحور الرابع: أثر التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية على تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات محل الدراسة (الدراسة الميدانية).

المحور الأول: ماهية التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق

إن التدقيق البنكي ليس نوعاً جديداً، وإنما هو تطبيق للمراجعة الخارجية ولكن بشكل خاص في البنوك، نظراً لطبيعة نشاطها وعلاقاتها مع عدة متعاملين كالبنك المركزي وجمهور المودعين، وهذا يستدعي من البنك توفير معلومات مناسبة وتعبر بصدق عن المركز المالي للبنك، إضافة إلى الإفصاح المناسب في القوائم المالية.

1/ تعريف التدقيق البنكي: من اجل الحفاظ على سلامة وقوة الجهاز البنكي الذي يساهم في التنمية الإقتصادية، فُرض التدقيق في البنوك نظراً لما يحققه من أهداف مباشرة على مستوى البنك وغير مباشرة على مستوى الاقتصاد ككل.

ويعرف التدقيق البنكي على أنه: مراجعة خارجية تقليدية تستمد أهدافها وأهميتها من المراجعة الخارجية لحسابات المؤسسات الاقتصادية، فمراجع الحسابات يبدي رأيا فنياً محايداً حول القوائم المالية السنوية وإيضاحاتها المتممة لها؛ ويهدف أيضاً إلى خدمة ومساعدة أصحاب المصالح المختلفة مع البنك باعتباره وكيلا عنهم؛ وكذا التأكيد على الثقة والصدق في القوائم المالية السنوية ومدى تحقق معيار الإفصاح في القوام المالية وإيضاحاتها المتممة.[1]

وبذلك يمكن القول إن التدقيق البنكي هو إبداء الرأي الفني حول القوائم المالية للبنك وغيرها من الأغراض الأخرى، ولكن بمعايير وأساليب مختلفة عنها في المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى توفر اجتهادات مهنية وخبرة عالية، نظراً لطبيعة القطاع البنكي.

2/ أهمية التدقيق البنكي: يستمد التدقيق البنكي أهميته من خصائص ومميزات القطاع البنكي، لذا فعلى المدقق الخارجي مضاعفة الاجتهادات المهنية والالتزام بمعايير المهنة لتحقيق أهدافه، وتكمن أهم مبررات اعتماد التدقيق في البنوك فيما يلي:[2]

- ✓ تحتفظ البنوك بقدر هائل من العناصر النقدية والأدوات والأصول المتداولة الواجب حمايتها ماديا؛
- ✓ خصائص السيولة النقدية تجعل البنوك عرضة للتلاعب والاختلاس وغسيل الأموال، وهذا يستدعي تطبيق إجراءات تشغيلية رسمية ورقابة داخلية صارمة ومراجعة خارجية تأكد ذلك؛
- ✓ تخضع البنوك لإشراف البنك المركزي ويعتبر تقرير المراجع الخارجي ذو أهمية بالغة؛
- ✓ تعمل البنوك عادة بدرجة عالية من الرفع المالي، مما يجعلها عرضة لأحداث اقتصادية سلبية وعرضة لخطر الإفلاس ومخاطر المركز المالي؛
- ✓ تعتمد البنوك بشكل جوهري على الودائع الجارية كمصدر تمويل رئيسي، وبالتالي فإن فقدان الثقة فيها يجعلها عرضة لمخاطر السيولة؛
- ✓ يكون البنك وكيلا في بعض الأصول، وهذا يتطلب ضرورة وجود رقابة داخلية صارمة ورقابة خارجية مستقلة تضمن للمودعين حماية أموالهم؛
- ✓ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات لدى المؤسسات البنكية قد يعرضها لمخاطر متعددة؛ كخطر عدم أمن المعلومات، وهو ما يجعل من الضرورة اعتماد التدقيق لدى هاته المؤسسات؛
- ✓ تداول الأوراق المالية المعقدة يستدعي وجود إجراءات مناسبة لذلك،

إضافة إلى أسباب أخرى تجعل مراجعة الحسابات في بالبنوك ذات أهمية بالغة نذكر منها:[3]

- ✓ تواجد بعض البنوك كمؤسسات مقيدة في البورصة، ويعد هنا تقرير المراجع الخارجي مهماً للمتعاملين فيها وأساساً لاتخاذ قراراتهم المالية؛
- ✓ كلما كانت تقارير مراجعة الحسابات للبنوك نظيفة، كلما زاد مستوى ثقة المؤسسات التمويلية الدولية والمستثمرين الأجانب، وهذا يدعم الاقتصاد الوطني.

وبصفة عامة تتجلى أهمية التدقيق في كونه يعد صمام أمان للمنظمة البنكية من عديد المخاطر والأزمات، وهو ما سينعكس ايجابا على اقتصاد الدولة ككل، فالتدقيق البنكي يساهم إضافة إلى التدقيق الداخلي ورقابة البنك المركزي، في الرفع من كفاءة وفعالية البنوك في تقديم الخدمات المصرفية ويساهم كذلك في حماية أموال المودعين.

3/ العلاقة بين مشرفي البنوك والمدققين الخارجين حسب المعيار الدولي للتدقيق(1004):

من اجل أن تكون العلاقة واضحة المعالم بين المشرف في البنك والمدقق الخارجي وضمان التنسيق الجيد بينهما، ولتسهيل عمل المدقق داخل البنك، فقد تم الاتفاق بين لجنة بازل ومجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على تحضير وإصدار البيان رقم (1004) المتعلق بتنظيم العلاقة بين مشرفي النشاط البنكي والمدققين الخارجين في 2001/10/01 ويتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة، دور مشرفي الأنشطة المصرفية، والعلاقة بين مشرفي البنوك والمدققين الخارجين ويمكن عرض هذه المضامين فيما يلي:

3-1/ مسؤوليات مجلس إدارة البنك والإدارة: أكد هذا البيان على مجموعة من المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة والإدارة المعينة من قبله عند القيام بأعمال البنك ومنها ما يلي:[4]

- ✓ يكون القائمون على البنك على قدر كافٍ من الخبرة والنزاهــة؛
- ✓ وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لضمان تطبيق الرقابة الداخلية الفعالة كأنظمة قياس ومراقبة المخاطر؛
- ✓ تأسيس أنظمة إدارة معلومات ملائمة؛
- ✓ ضرورة تواجد إجراءات خاصة بإدارة المخاطر؛
- ✓ مراقبة تطبيق التنظيمات والقوانين خاصة المتعلقة بالملاءة والسيولة؛
- ✓ حماية مصالح المتعاملين الاقتصاديين وغيرهم مع البنك؛
- ✓ تحضير البيانات المالية وفق إطار الإبلاغ المالي المناسب؛
- ✓ التأكد من أن المدقق الخارجي في البنك يقوم بمهامه بدون عوائق في الفحص، التحقيق، وإعداد التقرير؛
- ✓ توفير كافة المعلومات للأجهزة الرقابية التي يحق لها الحصول عليها قانونيا أو النظام الداخلي للبنك.

3-2/ دور مشرف الأنشطة المصرفية: غالباً ما ينص القانون على الدور المنوط بمشرف الأنشطة المصرفية وهو حماية المودعين وعلى وجه أوسع استقرار النظام البنكي، وتوجد أعمال بالغة الأهمية بالنسبة للمشرفين على الأنشطة منها مايلي:[5]

- ✓ مراقبة وتحديد المخاطر البنكية وتطوير أنظمة القياس والتنبؤ بها؛
- ✓ التقدير الجيد لمحددات البنك من حيث نوعية الأصول مع مراعاة الديون المعدومة والمشكوك فيها؛
- ✓ التقييم الدقيق والحصيف للأصول لان له تأثير مباشر في تحديد مبلغ صافي الأصول ومبلغ حقوق المساهمين؛
- ✓ وجود هيكل تنظيمي مصمم بشكل ملائم، ووجود تشغيل فعال لأنظمة المعلومات والرقابة على المخاطر؛
- ✓ مسك السجلات المحاسبية وإتباع الإجراءات المحاسبية القياسية؛

- ✓ العمل على التطوير المستمر لأنظمة المعلومات الالكترونية نظرا لخصوصيتها.

وعموما فإن دور المشرف على الأنشطة المصرفية يكمن في تحديد مدى التطبيق الجيد والفعال لكافة الإجراءات التنظيمية، وقياس وتقييم المخاطر لتعظيم العائد واستقرار البنك.

3-3/ دور المدقق الخارجي للبنك: يشير المعيار الدولي للتدقيق (1004) إلى أن الهدف من تدقيق البيانات المالية من طرف المدقق الخارجي هو إبداء الرأي حول مدى مصداقية هذه البيانات من النواحي الرئيسية بالتوافق مع معايير الإبلاغ المالي المحدد من طرف بلد المقر الرئيسي للبنك، ولتحقيق هذا الهدف يقوم المدقق بما يلي:

- ✓ دراسة وتقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية الأساسيين في توفير المعلومات لإعداد التقرير؛
- ✓ اختبار تشغيل الضوابط والإجراءات للمساعدة في تحديد طبيعة ومدى ومدة تنفيذ إجراءات التدقيق؛
- ✓ القيام بالاختبارات، الاستفسارات والإجراءات الأخرى للتأكد من صحة المعاملات الحسابية وأرصدة الحسابات وأنها تتماشى مع الأنظمة والأحداث والوثائق المبررة لها؛
- ✓ يجب أن يأخذ المدقق بالمعيار الدولي للتدقيق (240) المتعلق بالاحتيال والخطأ عند تدقيق البيانات المالية بتحديد عوامله ومخاطره والإبلاغ عنها؛
- ✓ التدقيق المفصل لجميع العمليات التجارية معتمدا على تقييم المخاطر الذاتية للبيانات الخاطئة جوهرياً باستعمال أدوات وتقنيات التدقيق المتعارف عليها؛
- ✓ تقييم مخاطر الرقابة وفحص الضوابط الداخلية لاكتشاف وتصحيح البيانات الخاطئة أو منعها من طرف الإدارة في الوقت المناسب؛
- ✓ يجب أن يعمل المدقق وفق المعيار الدولي للتدقيق (610) المتعلق بمراعاة عمل التدقيق الداخلي، وذلك بتقييم وظيفة التدقيق الداخلي وتحديد مدى الاعتماد عليها في مهمته؛
- ✓ يتعين على المدقق إدارة وتخطيط مهمته للحصول على توقع معقول في اكتشاف معلومات خاطئة في البيانات المالية، مع الأخذ بالمعيار الدولي للتدقيق (320) المتعلق بالأهمية النسبية في التدقيق؛
- ✓ التأكد من أن السياسات المحاسبية المناسبة قد تم إتباعها من طرف البنك وبشكل ثابت،
- ✓ إعداد التقرير الذي يتضمن رأيه حول البيانات المالية ومدى تطبيق الأنظمة المتعارف عليها في إعدادها، وذلك حسب المعيار الدولي للتدقيق المعدل (700) الموسوم بـ: تقرير المدقق حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الغرض.

4-3 العلاقة بين مشرف الأنشطة البنكية والمدقق الخارجي: حسب المعيار (1004) فانه توجد علاقة متكاملة بين مشرفي الأنشطة البنكية والمدقق الخارجي، وتتمثل أوجه هذه العلاقة فيما يلي:[6]

- ✓ يهتم المشرف على الأنشطة البنكية بالمحافظة على استقرار النظام البنكي حالياً ومستقبلياً واستخدام البيانات المالية في تقييم الأداء والمخاطر، في حين أن المدقق الخارجي يهتم مبدئياً بالتقرير عن البيانات المالية، إضافة إلى مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) مبدأ الاستمرارية؛
- ✓ يهتم المشرف بالمحافظة على قوة نظام الرقابة الداخلية، أما المدقق فيهتم بتقييم ضوابط الرقابة الداخلية لتحديد مدى الاعتماد على النظام في تخطيط وأداء مهمته؛
- ✓ يهتم المشرف بالنظام المحاسبي حيث يجب أن يتماشى هذا الأخير والسياسات والممارسات المحاسبية المتعارف عليها بشكل منتظم، أما المدقق فيهتم بالتأكيد على استعمال الطرق والقيود المحاسبية الكافية من أجل تمكين البنك من إعداد بيانات مالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية.

ومن خلال التقارير المتبادلة بينهما يمكن لكل طرف الاستفادة من معلومات الآخر، كما أن تكامل العلاقة بين المشرف على الأنشطة ومدقق الحسابات يزيد من درجة الثقة والصدق في البيانات المالية المعتمد عليها في اتخاذ القرارات سواء داخل البنك أو خارجه.

المحور الثاني: آلية التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق

يتم استخدام المعايير الدولية للتدقيق في جميع مراحل مهمة التدقيق البنكي بدءًا من إجراءات التخطيط وحتى تقديم التقرير النهائي لمجلس الإدارة، ولقد جمع المعيار (1006) المتعلق بتدقيق البنوك التجارية هذه الأطوار لتنفيذ المهمة.

1/ إجراءات التخطيط للمهمة وفق المعايير الدولية للتدقيق: حسب المعيار الدولي للتدقيق (300) المعنون بـ "التخطيط" فانه لكي تكون إجراءات التدقيق فعالة لابد من التركيز على الأمور التالية:

1-1/ الحصول على المعرفة العامة لأعمال البنك: حسب المعيار الدولي للتدقيق(310) يجب على المدقق للحصول على دراية كافية لنشاط البنك، فهم هيكل رقابة البنك المركزي؛ البيئة التنافسية والاقتصادية[7]

1-2/ فهم طبيعة المخاطر البنكية وتقييمها: نظراً لمميزات القطاع البنكي يستدعي الأمر فهم المخاطر الملازمة للعمليات البنكية وتقييمها، لمعرفة مدى قوة الضبط الداخلي للبنك لتحديد المدى والمدة وكيفية التنفيذ لإجراءات التدقيق ويجب مراعاة ما يلي عند تحليل لمخاطر:[8]

- ✓ تزداد المخاطر البنكية بازدياد درجة كثافة مخاطر البنك لدى عميل أو منطقة جغرافية؛
- ✓ توجد عوامل خارجية يمكن أن تساهم في زيادة مخاطر التشغيل كالإخفاق في تنفيذ العمليات المعقدة بشكل ملائم،
- ✓ كما يجب الانتباه إلى أعمال الغش كالاحتيال وغسيل الأموال مع الأخذ بعين الاعتبار المعيار الدولي للتدقيق (240) الموسوم بـ" مسؤولية المدقق في اعتبار الغش عند تدقيق البيانات المالية.

1-3/ تطوير خطة شاملة للتدقيق: يشير المعيار(1006) إلى انه يجب تطوير خطة تأخذ في الحسبان:[9]

- ✓ مراعاة المعيار (540) عند تعقد العمليات البنكية التي لا يتولاها البنك والتي قد تؤثر على التسجيل المحاسبي؛
- ✓ تقييم وتوقع المخاطر الذاتية ومخاطر الرقابة التي لا يمكن تخفيضها إلى مستوى منخفض؛
- ✓ عمل التدقيق الداخلي حسب المعيار (610)؛
- ✓ مخاطر التدقيق وهي: مخاطر حدوث البيانات الكاذبة جوهرياً، مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف؛
- ✓ الأخذ بالأهمية النسبية للمعيار(320)؛
- ✓ إقرارات الإدارة لمساعدته في تحديد كفاية الأدلة حسب المعيار (580)؛
- ✓ عمل مدققين آخرين حسب المعيار (600)؛
- ✓ اعتبارات الاستمرارية التي يوفرها المعيار(570)

2/ إجراءات المصادقة بين البنوك والتقرير النهائي للمهمة وفق المعايير الدولية للتدقيق

2-1/ إجراءات المصادقة بين البنوك وفق المعايير الدولية للتدقيق: من أجل توفير المساعدة في إجراءات المصادقة بين البنوك للمدقق وإدارة البنك والمدققين الداخليين والمفتشين أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، البيان الدولي (1000) المتعلق بإجراءات المصادقة المتبادلة بين البنوك ويتضمن مدى الحاجة إلى المصادقة، طرق استعمالها.

2-2-التقرير النهائي لمهمة التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق: حسب البيان الدولي للتدقيق (1006) فانه يجب على المدقق عند التعبير عن رأيه حول البيانات المالية الالتزام بمجموعة المعايير المتعارف عليها لإعداد التقرير[10] .

إذ يعتبر التقرير وثيقة تظهر رأي المدقق حول القوائم، لذا نجد أن للتقرير أنواع تختلف باختلاف رأي المدقق، ونظرا لأهمية التقرير في تأكيد مدى صدق وسلامة القوائم المالية، لابد من الأخذ بالاعتبار العديد من المعايير عند إعداده، تتمثل أهم هذه المعايير في:[11]

_ ضرورة توضيح التقرير لما إذا كانت القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

_ أن يقوم التقرير على مبدأ الثبات، بمعنى أن المبادئ المحاسبية قد طبقت في هذه الفترة بنفس طريقة الفترة السابقة؛

_ ضرورة تطبيق مبدأ الإفصاح الكامل؛ ويعني أن البيانات الواردة في القوائم المالية تفصح إفصاحا كاملا عما تكنه هذه القوائم ما لم يرد في التقرير غير ذلك؛

_ يجب الإفصاح عن رأي المدقق على القوائم المالية.

المحور الثالث: ماهية جودة المعلومة المالية

قبل التطرق إلى إبراز مفهوم جودة المعلومة المالية، يجدر بالباحثين تقديم الإطار المفهومي للمعلومة المالية وأهميتها وذلك من خلال ما سيأتي:

1/ الإطار المفهومي للمعلومة المالية:

1-1/ تعريف المعلومة المالية: تعرف المعلومة المالية على أنها بيانات ومعطيات نقدية حول شخص أو منظمة ما، والتي تستخدم في مختلف الأنشطة المالية.[12] وتعرف بأنها"المادة الخام للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم".[13] كما تمثل المعلومات المالية "مجموعة معلومات، محللة، معالجة، مختصرة ومنظمة وفق تصنيف محدد في القوائم المالية على شكل بنود ومجاميع".[14]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف مبسط للمعلومة المالية على أنها معلومات منسقة ومنظمة في شكل قوائم مالية، تفيد الجهة التي تستعملها لاتخاذ قرار معين.

1-2/ أهداف المعلومة المالية: إن الهدف الرئيسي للمعلومة المالية هو توفير أساس يسمح لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمحتملين باتخاذ قرارات في مختلف أوجه النشاط في المؤسسة، وحتى تحقق المعلومة هذا الهدف يجب ألا يكون غرضها هو رفع قيمة المؤسسة، بل إفادة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة.

ورغم أن هدفها الأساسي هو توفير قاعدة لمتخذ القرار فإن المعلومات المتوفرة في القوائم المالية قد تكون غير كافية، مما يحتم على المستخدم البحث عن معلومات ملائمة من مصادر أخرى مثل المعلومات العامة حول الاقتصاد وسياسة البلد...إلخ، وهذا لا يعد نقطة ضعف؛ فالمعلومة المالية لا يمكن أن تلبي كل الاحتياجات، وفي هذا الإطار فإن المستخدمين الذين تراعى احتياجاتهم من القوائم المالية هم جمهور المستخدمين، وبالتالي فإنه لا ينبغي على المؤسسة أن تهتم بالإفصاح عن معلومات خاصة لفئة تمثل أقلية من المستخدمين، كما أنه ليس لهؤلاء الحق في طلب الإفصاح عن معلومات خاصة من المؤسسة تلبية لاحتياجاتهم.[15]

1-3/ فوائد المعلومة المالية: يكفل الهدف الأساسي للمعلومة المالية والمتمثل في تلبية حاجة المستخدمين تحقيق مجموعة من الفوائد نوجز أهمها فيما يلي:[16]

1-3-1/ فائدة المعلومات لغرض اتخاذ القرارات: وتكمن فائدة المعلومة في هذا الإطار في توفير المعلومة المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب وفي حدود التكلفة المناسبة؛[17]

1-3-2/ فائدة المعلومات لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية؛

1-3-3/ فائدة المعلومات حول الموارد الاقتصادية: تفيد المعلومات حول الموارد الاقتصادية للمؤسسة المستخدمين في تحديد نقاط القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة، كما تساعدهم على تحديد سيولتها، احتياجاتها وفرصها في التمويل؛[18]

1-3-4/ فائدة معلومات الربحية على أساس الاستحقاق؛

1-3-5/ فائدة المعلومات لتقدير السيولة واليسر المالي: إن معرفة نتائج أنشطة المؤسسة على المستوى التشغيلي، الاستثماري والتمويلي، يمكِّن من تحليل مصادر الأموال واستخداماتها انطلاقا من القوائم المالية الأساسية التي تعدها المؤسسة،

1-4 المستفيدون من المعلومة المالية: يمكن تصنيف المستفيدين من المعلومات المالية التي تكون على شكل تقارير حسب مصدر اهتمامهم بالمنشأة الاقتصادية، حيث يمكن تقسيمهم إلى مستفيدون داخليون ومستفيدون خارجيون كما هو موضح فيما يلي[19]:

- ✓ **مستفيدون داخليون:** يتمثل هؤلاء في:

_ **إدارة المؤسسة:** تستفيد الإدارة من المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المناسبة؛

_ **موظفي المؤسسة:** تعتبر المعلومة المالية مؤشرا يوضح للموظف مصيره في المؤسسة.

- ✓ **مستفيدون خارجيون:**

_ **المساهمون:** يستفيدون من هذه المعلومات في اتخاذ قرارات مثل شراء الأسهم أو الاحتفاظ بها أو بيعها؛

_ **المستثمرون:** يستفيدون من المعلومات في الاطمئنان على قوة موردهم وقدرته على الاستمرار في التوريد لهم وكذا إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية والمخاطر المحتملة؛

_ **الدائنون والبنوك:** يستفيدون من المعلومات المالية في تقييم درجة المخاطرة في حال إقراض المؤسسة، وللتأكد من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها؛

_ **الحكومة:** تستفيد من المعلومات المالية من أجل أهداف إحصائية واقتصادية، واعتمادها من أجل صياغة المحاسبة الوطنية؛

_ **إدارة الضرائب:** تعتبر المعلومة المالية كوسيلة لتحديد الوعاء الضريبي للنتيجة التي حققتها المؤسسة وحساب الضريبة المرتبطة به؛

_ **البورصة:** تمثل المعلومة المالية الوضعية الآنية للمؤسسات التي تطرح أسهمها في البورصة، والتي تعكسها أسعار الأسهم في البورصة؛

_ **عامة الناس:** يستفيد الباحثون والطلبة والمحللون الماليون من هذه المعلومات في أغراض مختلفة كل حسب حاجته.

1-4/ أهمية المعلومة المالية: تكمن أهمية المعلومة المالية في أنها:[20]

- تعمل على تقليل درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار؛
- تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، أي أنها معلومات فعلية متعلقة لأحداث وقعت فعلاً؛
- تمكن من تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلالها استخدام تلك الأموال من خلال جدول تغيير الأموال الخاصة؛
- تساعد متخذ القرار في وضع الموازنة التقديرية.

2/ جودة المعلومة المالية: يعمل المسيرون على إدارة أملاك وأموال المالكين، ولضمان نزاهة العمل ظهرت نظرية المحاسبة لتلزم المؤسسات من خلال مجموعة من المبادئ بتسجيل كافة عملياتها وفق نظام محاسبي محدد، واعتمادا على نظرية المحاسبة أخذت المجالس المحاسبية في إصدار معايير محاسبية توجه إصدارات المؤسسة وتتحرى الوصول لقوائم مالية تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية.[21]

2-1/ مفهوم جودة المعلومة المالية: تعرف جودة المعلومة المالية بأنها "الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية"[22]، ويساعد تحديد هذه الخصائص المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما يساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات الناتجة عن تطبيق مختلف الطرق المحاسبية البديلة.[23]

إن كون المعلومة محددة، سريعة، شاملة، ملائمة، قابلة للتأكد والتحقق وأن يتوافق شكلها مع وصفها للحدث، هي أبعاد يؤدي احترامها عند معالجة وإعداد المعلومات المالية إلى تحسين جودة هذه الأخيرة.[24]

2-2/ الخصائص النوعية للمعلومات المالية: بدأ الاهتمام بهذه الخصائص من طرف الجمعية الأمريكية للمحاسبة والتي أصدرت سنة 1966 "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة"[25]، وقد أقرت بمقتضاه أربع صفات لتقييم جودة أو نوعية المعلومات وهي الملاءمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز والقابلية للقياس الكمي[26]، وتلاها بيان ودراسة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ثم قام مجلس المعايير المحاسبية بإصدار بيان"الخصائص النوعية للمعلومات المالية" سنة 1980 والذي اعتمد على الدراسات السابقة وأبرز الخصائص النوعية التي تحدد جودة أو منفعة المعلومة المالية.[27] وبمرور السنوات توالت إصدارات معايير مجلس المحاسبة الأمريكي ومعايير مجلس المعايير المحاسبية الدولية، حيث يجب أن تكون المعلومات المالية ملائمة وتعطي الصورة الوافية لما تمثله، وتتضح أهم الخصائص من خلال الشكل الموالي:

الشكل 01:الخصائص النوعية للمعلومة المالية

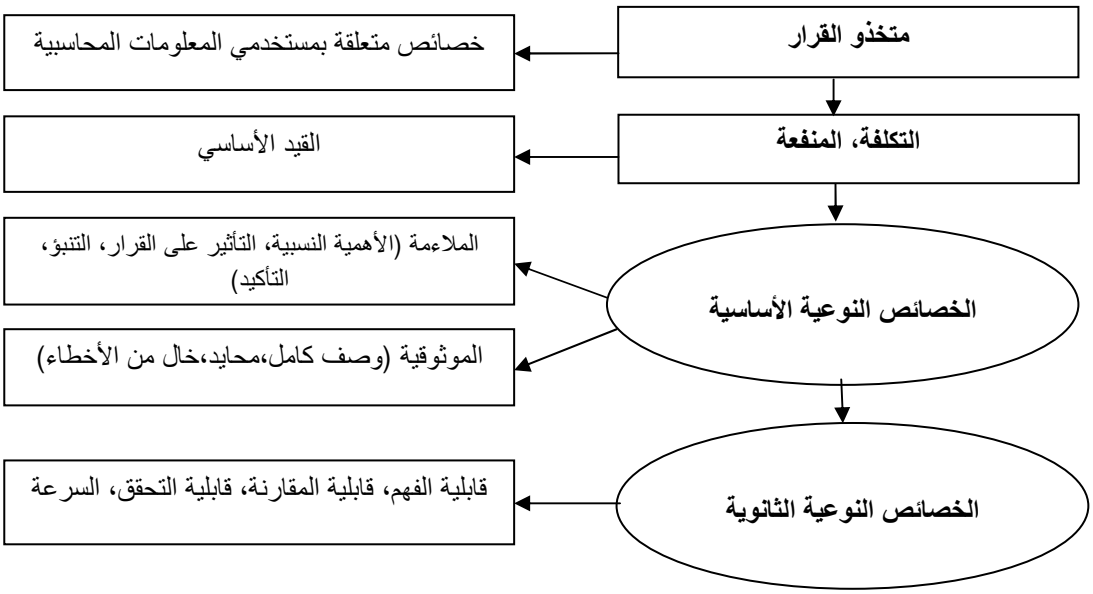

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المنشورة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الوقت المناسب، موثوقة وقابلة للتحقق، قابلة للفهم وقابلة للمقارنة وذلك مع مراعاة أن تكون فائدة المعلومة أكثر من تكلفتها.

وفيما يلي تفصيل هذه الخصائص:[28]

2-2-1/ الخصائص النوعية الأساسية: تتمثل في:

أ/ الملائمة: يمكن للمعلومة أن تكون ملائمة من خلال تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات[29]، وتكون المعلومة ملائمة إذا كان بإمكانها التأثير على قرارات المستخدمين؛ بحيث تكون المعلومة أكثر ملائمة إذا كانت لها قيمة تنبؤية، تأكيدية أو كان لها القيمتان معا،

وحسب البيان رقم2 لمجلس المعايير المحاسبية، يدخل التوقيت المناسب ضمن جانب الملائمة، إذ يشترط في المعلومة لتكون ملائمة أن تتوفر لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرار؛[30]

ب/ الموثوقية والصورة الوافية: تعبر التقارير المالية عن الأحداث الاقتصادية في شكل رقمي أو حرفي، ولكي تكون المعلومة المالية نافعة يجب أن تمثل أحداثا ملائمة وأن تعطي الصورة الوافية لما تمثله، وتتضح هذه الصورة من خلال كون وصف المعلومة كاملا، محايدا وخاليا من الخطأ.

2-2-2/ الخصائص النوعية الثانوية: تتمثل هذه الخصائص في:

أ/ القابلية للمقارنة: تتضح أهمية هذه الخاصية في أن متخذ القرار عليه أن يختار بديلا من بين اثنين أو أكثر ولهذا ينبغي وجود معلومات تفيد في المقارنة بين عدة وحدات اقتصادية وعدة فترات زمنية، وهنا تأتي هذه الخاصية لتسمح للمستخدمين باستخراج أوجه الشبه والاختلاف بين العناصر؛[31]

ب/ قابلية التحقق: تمكِّن هذه الخاصية المستخدمين من ضمان أن المعلومة تعطي صورة وافية عن الحدث الاقتصادي الذي تمثله، وتشير قابلية التحقق إلى التوافق في الآراء بين المستخدمين في الوصول إلى نفس النتائج إذا ما اتبعوا نفس الطرق في الملاحظة والمعاينة و القياس؛[32]

ج/ السرعة: تأتي هذه الخاصية لتستجيب لاحتياجات متخذي القرار، فحتى تكون المعلومة ملائمة لمتخذ القرار يجب أن تصل إليه في الوقت المناسب؛

د/ قابلية الفهم: تكون المعلومة مفهومة كلما كانت مصنفة، محددة ومعروضة بشكل واضح ودقيق.

***المحور الرابع:* قياس أثر التدقيق وفق المعايير الدولية على تحسين جودة المعلومة المالية في البنوك الجزائرية**

1/ منهج الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، سنحاول في هذا الجانب إسقاط المعارف النظرية التي تم التعرض لها على عينة مختارة من البنوك الجزائرية، من خلال تحليل استبانة تم إعدادها بهدف التعرف على أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية في هاته المؤسسات.

2/ مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة البنوك العمومية الجزائرية، ولضرورة الدراسة تم أخذ عينة ممثلة من مجموع الموظفين والقائمين على تسيير الوكالات الخاصة بالبنوك المعنية على المستوى الولائي بولاية أدرار، حيث تشمل هذه العينة وكالات بنوك (BADR , BDL, BNA, CPA)

وقد تم اتباع أسلوب العينة المقصودة لإجراء الدراسة، حيث تم توزيع 50 استبانة على موظفي الوكالات المذكورة والذين لهم استفادة مباشرة من معلومات القوائم المالية، إضافة لأعضاء من موظفي مصلحة التدقيق الداخلي بالمديرية العامة لبنكBDL، وتم بالمقابل استرداد 44 قائمة منها 30 قائمة صالحة للدراسة، أي أن الدراسة شملت 68% من حجم العينة.

ويمكن تلخيص هذه العملية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: توزيع عينة الدراسة

مجتمع الدراسة	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظفي الوكالات البنكية	41	%82	37	%74	23	%52
المشرفين على مصلحة التدقيق الداخلي بالمديرية العامة لبنك BDL	09	%18	07	%14	07	%16
مجموع العينة المستهدفة	**50**	**%100**	**44**	**%84**	**30**	**%68**

3/ مكونات الاستبيان: تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء هي:

- **الجزء الأول:** يتضمن استبيان الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
- **الجزء الثاني:** يتكون من مجموعة الأسئلة حول المتغير المستقل(التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية).
- **الجزء الثالث:** يتكون من مجموعة الأسئلة حول المتغير التابع(جودة المعلومة المالية).

4/ تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات الدراسة: قبل التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة والتعليق على النتائج يمكن إعطاء التحليل الوصفي لخصائص العينة المبحوثة وذلك فيما يلي

4-1/ التحليل الوصفي لخصائص العينة:

بغرض التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة الموجودة في الاستبيان وفق مقياس ليكرت ذو الخمس درجات في محاور الاستبيان المعتمد كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مقياس الدراسة

التقدير	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

ولغرض الرفع من صدق الاستبيان تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المختصين، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعليقاتهمّ، كما تم الاعتماد على استبيانات لدراسات سابقة شبيهة أجريت على نفس القطاع وعلى قطاعات مشابهة وضمن فترات زمنية قريبة.

وفيما يخص اختبار ثبات الاستبيان والذي يشير إلى عدم تعرض النتائج للتغير مع ظروف القياس، فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences Spss)، من خلال استخراج معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)، لجميع فقرات الاستبيان، حيث بلغت النسبة 71.3%، وهي نسبة جيدة لثبات الاتساق الداخلي، ويمكن قبولها لأغراض التحليل.

4-1-1/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الجنس: يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الجنس من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	ذكر	أنثى	المجموع
العدد	20	10	30
النسبة%	66.6	33.4	100

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام spss

ونلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر هي للذكور وقدرت بـ 66.6% من أفراد العينة، مقابل 33.4%، للإناث، مما يوضح سيطرة الذكور على أغلب الوظائف الإشرافية في المؤسسات البنكية.

4-1-2/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان	من 1-5 سنوات	من5-10سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع
العدد	05	15	10	30
النسبة%	16.66	50	33.34	100

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام spss

ويتضح من خلال الجدول السابق أن ذوي الخبرة من 5-10سنوات هم الأكثر في عينة الدراسة إذ بلغت نسبتهم 50% من اجمالي العينة المبحوثة، ثم تليها الفئة ذات الخبرة الأكثر من 10 سنوات بنسبة 33.34% ثم الأقل من 5 سنوات فهي تمثل 16.66 % من حجم العينة المبحوثة.

4-1-3/ التحليل الوصفي للعينة حسب المستوى الدراسي

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

البيان	متوسط	ثانوي	جامعي	ما بعد التدرج	المجموع
العدد	03	03	17	07	30
النسبة%	10	10	56.66	23.34	100

المصدر:إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام spss

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية الطاقم الوظيفي والإداري لهذه البنوك لهم شهادات جامعية وشهادات لما بعد التدرج، بنسبة إجمالية مقدرة بـ 80%؛ وقد يعزى ذلك لتوجه البنوك في الاونة الأخيرة لاعتماد الكفاءة العلمية في مختلف الوظائف الإدارية.

4-2/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على محاور الاستبيان

4-2-1/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول المتغير المستقل: (دور المدقق الخارجي داخل البنوك في التأثير على جودة المعلومة المالية)

تم معالجة هذ المتغير في إستبانة الدراسة على جزئين: الأول يتعلق بمدى اعتماد التدقيق في البنوك أما الجزء الثاني فيتعلق بتأثير عمل المدقق على خصائص المعلومة المالية، وسنتطرق فيما يلي إلى التحليل الوصفي للمتغير فيما يلي:

أ/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول: مدى اعتماد التدقيق في البنوك

الجدول رقم 06: نتائج التحليل الإحصائي لمدى اعتماد التدقيق في البنوك

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
01	يؤدي اعتماد التدقيق الممارس من قبل جهة خارجية داخل البنك إلى تحسين المعلومة الواردة في القوائم المالية؛	4,31	0,9800	0.227	07
02	يؤدي اعتماد التدقيق الخارجي في البنوك الى توفير رقابة قبلية وبعدية على عمليات المحاسبية؛	4,42	0,7700	0.174	03

03	يقوم المدقق بعملية التدقيق داخل كل أقسام البنك وفروعه؛	3,92	0,8060	0.205	05
04	يلتزم المدققون عند اداء مهامهم داخل البنك بمعايير المراجعة المتعارف عليها وهو ما يدعم تعزيز الثقة في القوائم المالية؛	4,28	0,9440	0.220	06
05	يراعي المدقق مدى التزام قسم المحاسبة بالقيود والطرق المحاسبية وفق المخطط المحاسبي البنكي لتمكين البنك من اعداد القوائم المالية؛	4,53	0,6960	0.153	02
06	يعمل المدقق الخارجي على تقييم مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك؛	4,17	0,9710	0.232	08
07	يتمتع المدقق بالاستقلالية التامة عند أداء مهامه داخل البنك؛	4,58	0,6490	0.141	01
08	يعمل المدقق الخارجي على تقييم وظيفة التدقيق الداخلي في البنك.	4,25	0,7700	0.181	04
	الكلي	4.31	0.349	–	-

المصدر:إعداد الباحثين بناء على مستخرج من نظام $spss_{23}$

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لجل الفقرات يفوق المتوسط الحسابي النظري (3.00)، ما يبين وجود اتفاق مرتفع نسبيا حول فقرات المتغير ويزداد هذا الاتفاق حول الفقرة رقم (07) والتي تنص على أن المدقق يتمتع بالاستقلالية التامة عند أداء مهامه داخل البنك ما ينعكس على صحة وسلامة القوائم المالية، وذلك بمعامل اختلاف 0.141 ، أما المرتبة الثانية فكانت للفقرة رقم (05) والتي تنص على أن المدقق يراعي مدى التزام قسم المحاسبة بالقيود والطرق المحاسبية وفق المخطط المحاسبي البنكي لتمكين البنك من اعداد القوائم المالية؛ بمعامل اختلاف 0.153، وعلى هذا الاساس يمكن القول إجمالا أن هناك إدراك لدى البنوك الجزائرية بأهمية التدقيق، مع وجود توجه لتطبيقه حسب آراء العينة المبحوثة.

ب/ التحليل الوصفي حول: تأثير تقرير المدقق الخارجي على خصائص المعلومة المالية

الجدول رقم 07: نتائج التحليل الإحصائي لمدى تأثير تقرير المدقق الخارجي على خصائص المعلومة المالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
13	يؤثر التقرير على موثوقية المعلومات المالية (إعطاء صورة واقعية خالية من الأخطاء)؛	4.22	0.93	0.220	03
14	يؤثر تقرير المدقق على وضوح المعلومة المالية؛	4.22	0.80	0.189	01
15	يؤثر التقرير على قابلية المعلومة المالية للمقارنة (تقتضي القابلية للمقارنة ثبات الطرق والمبادئ المحاسبية من سنة لأخرى ومن فرع لآخر)؛	4	0,86	0.215	02
16	تقرير المدقق الخارجي يقلل من فرص الخطأ والغش في المعلومة المالية؛	3.92	1.13	0.288	04
17	يؤثر التقرير على دور المعلومة المالية في اتخاذ القرارات المستقبلية.	4.08	1.18	0.289	05
	الكلي	**4.088**	**0.98**	–	-

المصدر:إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام $spss_{23}$

ويوضح الجدول وجود اتفاق كبير نوعا ما بين افراد العينة حول فقرات هذا المتغير وذلك بوجود متوسط إجمالي بلغ 4.088 ، أي يمكن القول بأن تقرير المدقق الخارجي له تأثير على خصائص جودة المعلومات، ويزداد الاتفاق حول الفقرة رقم (14) ذات معامل الاختلاف 0.189، وهذا يعني أن تقرير المدقق الخارجي يؤثر بشكل كبير على وضوح المعلومة المالية، واحتلت الفقرة (15) المرتبة الثانية بمعامل اختلاف يقدر بـ 0.215، مما يدل على أن التقرير يؤثر على قابلية المعلومة المالية للمقارنة.

4-2-2/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول المتغير التابع: -جودة المعلومة المالية-

الجدول رقم 08: نتائج التحليل الإحصائي حول متغير جودة المعلومة المالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
18	تعبر المعلومة الواردة في القوائم المالية عن الصورة الحقيقية للمؤسسة	4.58	0.55	0.120	02
19	تصل المعلومة المالية لمستخدميها في الوقت المناسب	4.64	0.49	0.105	01
20	تتميز المعلومة المالية بالوضوح والدقة	3.97	1.23	0.309	07
21	تتميز المعلومة المالية بالملائمة	3.28	0.57	0.173	03
22	تلبي المعلومة المالية في المؤسسة البنكية حاجيات مستخدميها	3.19	0.71	0.222	04
23	تسمح المعلومة المالية بتخطيط أهداف المؤسسة المستقبلية	3.39	1.02	0.300	06
24	للمعلومة المالية قابلية للمقارنة تمكِّن متخذ القرار من اتخاذ القرار الأمثل	3.36	1.31	0.389	09
25	تمنح المعلومة المتاحة قدرة للمؤسسة البنكية على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات؛	4.06	1.28	0.315	08
26	تتميز المعلومة بالحياد حيث لا تنحاز لأحد مستخدميها على حساب الآخرين.	3.75	0.87	0.232	05
	الكلي	**3.802**	**0.892**	/	/

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مستخرج من نظام $spss_{23}$

ويلاحظ من الجدول وجود شبه اتفاق بين آراء العينة حول هذا المتغير التابع حيث أن كل الفقرات فاق متوسطها الوسط الحسابي النظري (3.00) ، مما يدل على وجود إجماع بتميز المعلومة في هذه البنوك بخصائص الجودة، ويزداد الإتفاق خاصة عند الفقرة (19) التي تنص على أن المعلومة المالية تصل لمستخدميها في الوقت المناسب، وتليها في الترتيب الفقرة (18) بمعامل اختلاف يقدر بـ 0.120، التي تنص على أن المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية تعبر فعلاً على الصورة الحقيقية للمؤسسة حسب رأي العينة المدروسة، وقد احتلت الفقرة (24) المرتبة الأخيرة، حيث انخفض الاتفاق بين أراء العينة حول هذه الفقرة التي تنص على أن للمعلومة المالية قابلية للمقارنة بما يمكِّن متخذ القرار من اتخاذ القرار الأمثل.

4-3/ اختبار فرضيات الدراسة: من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم الاستعانة ببعض المقاييس الإحصائية والتي تم حسابها باستخدام البرنامج الإحصائي Spss مثل الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار Pearson من أجل إثبات أو نفي الفرضيات.

4-3-1/ اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية على أنه

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لدور المدقق الخارجي داخل البنك على جودة المعلومة المالية.

الجدول09: معامل الارتباط ودرجة المعنوية للفرضية الأولى

معامل الارتباط R	درجة المعنوية sig
0.517	0.023

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام $spss_{23}$

وبما أن قيمة درجة المعنوية حسب الجدول هي0.023 وهي أقل من المستوى المأخوذ 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والمتمثلة في أنه: يوجد تأثير لدور المدقق الخارجي داخل البنك على جودة المعلومة المالية." وتدل قيمة معامل الإرتباط 0.517 على وجود علاقة طردية متوسطة نوعا ما، بين دور المدقق الخارجي وجودة المعلومة الماليةحسب آراء العينة المبحوثة.

وبالبحث في تفسير مقدار هذا المستوى من التأثير الذي يحدثه المدقق على جودة المعلومة المالية في البنوك محل الدراسة يمكن إرجاع هذا الأثر إلى:

_ تمتع المدقق بالاستقلالية أثناء ممارسته لمهامه نظرا لكونه خارجي مستقل وغير تابع للهيكل التنظيمي للإدارة مما يجعله يقدم نتائج موضوعية نوعا ما، وغير متحيزة بشكل يرضي جميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية،

_ يلعب المدقق الخارجي دور رقابي يتمثل في رقابة قبلية على العمليات المحاسبية من خلال التزام القائمين عليها بالتظام المحاسبي البنكي عند اعدادها نظرا لمعرفتهم المسبقة ان اعمالهم سوف تخضع للتدقيق من قبل شخص خارجي محايد، ورقابة بعدية يجريها المدقق قبل اعداد تقريره النهائي؛

_ يقوم المدقق الخارجي عند أداء مهامه داخل البنك بتقييم نظام الرقابة الداخلي، من اجل اكتشاف مواطن الضعف والقوة واكتشاف الاختلالات الموجودة في النظام، وهذا ما يعزز المصداقية في المعلومات المالية الموجودة ضمن القوائم المالية.

وتجدر الإشارة إلى المدقق الخارجي لأغلب البنوك، لا يقوم بعملية التدقيق داخل كل أقسام البنك وفروعه، بل يكتفي بتدقيق الاقسام المهمة فقط ومن بينها قسم التدقيق الداخلي، اما بالنسبة لفروع البنك فيقوم باختيار عينة عشوائية من اجمالي فروع البنك، وبذلك فهو يقوم بتقييم المخاطر الاستراتجية فقط دون غيرها والتي تهدد مستقبل البنك كمخاطر السمعة، مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

4-3-2/ اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية على أنه

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية

الجدول10: معامل الارتباط ودرجة المعنوية للفرضية الثانية

معامل الارتباط	درجة المعنوية
0.673	0.011

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام spss 23

من خلال الجدول أعلاه يبدو أن هناك علاقة طردية وقوية نوعا ما بين تقرير المدقق الخارجي وجودة المعلومة المالية وهذا ما تظهره قيمة معامل الارتباط الذي يساوي 0.673، كما أن درجة المعنوية تساوي 0.011 وهي قيمة أقل من 0.05، وهو ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والمتمثلة في أنه: يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية."

وقد يعزى هذا التاثير حسب ما أتيح لنا من معطيات إلى:

_ سعي مختلف المؤسسات البنكية لمنع الاختلالات والتلاعبات من أجل الحصول على تقارير نظيفة وتجنب أي ملاحظة قد تؤثر على صورة المؤسسة، مما يجعل المؤسسات أكثر حرصا على صحة الإجراءات التي تؤثر على وضوح ودقة المعلومات المالية وقيامها بدورها في المقارنة والتنبؤ،

_ إرفاق المدقق لملاحظاته وتوصياته مع التقرير، ومراقبته من فترة لأخرى لمدى مدى مراعاة هاته الملاحظات، يجعل المسؤولين عن إنتاج المعلومة المالية أكثر حذرا لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

نتائج الدراسة: من خلال الدارسة النظرية والميدانية لأثر التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية على تحسين جودة المعلومة المالية لمجموعة من المؤسسات البنكية في الجزائر، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

_ أضحت البنوك الجزائرية تدرك مدى أهمية التدقيق لمزاولة أنشطتها وكسب ولاء متعامليها، ويظهر ذلك من خلال تعيينها لمدققين خارجين ممثلين في محافظي حسابات مستقلين استقلالية تامة عن المؤسسة البنكية؛

_ تتميز المعلومة المالية بمجموعة من الخصائص تجعل منها أكثر جودة وفائدة لمستعمليها، ومن بين هذه الخصائص خاصية الملائمة التي ينتج عنها عدم وجود حكم موحد على جودة المعلومة المالية، إذ أن تقييم المستخدم لمدى ملائمة المعلومة يعود أساسا لمدى تلبيتها لاحتياجاته وقدرته على التحليل من جهة أخرى؛

_ ترجع أهمية التدقيق البنكي إلى خلقه قيمة مضافة للمؤسسة البنكية، تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المالية لهذه المؤسسات وزيادة قيمتها الاستعمالية، وذلك للثقة التي يمنحها رأي المدقق الخارجي لمتخذي القرارات، والتي يظهر أثرها في ترشيد قراراتهم وبنائها على أساس معطيات حقيقية وليس على أساس عشوائي؛

_ يساهم التدقيق البنكي على تفعيل نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف إدارة البنك؛

_ يعمل التدقيق البنكي على زيادة القدرة على توصيل المعلومة المالية من خلال اعداد التقرير النهائي للمدقق والذي يحتوى على مدى الافصاح عن كل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

_ أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين تقرير المدقق وجودة المعلومة المالية في المؤسسة البنكية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها ولتفعيل دور التدقيق وزيادة مساهمته في الرفع من جودة المعلومة في البنك يمكن تقديم التوصيات التالية:

_ بما أن المعلومة المالية تعد أساس عملية اتخاذ القرار فإنه يجب على منتجي المعلومة المالية في البنوك، الإلمام بجميع خصائصها مع اعتماد مستوى من الإفصاح بما يخدم مصالح المؤسسة ومصالح الأطراف الخارجية،

_ يجب العمل على تفعيل العرض الإلكتروني للمعلومات المالية وهو ما من شانه تسهيل وصول المعلومة المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب؛

_ ضرورة توعية المسؤولين بالدور الإيجابي للمدقق المتمثل في رفعه لدرجة الثقة في معلومات المؤسسة وبالتالي زيادة قيمة هذه المعلومات من جهة، وتحسين الأداء من خلال اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيح الإنحرافات السلبية لتفادي تكرارها في المستقبل؛

_ تبرز ضرورة التأكيد على الالتزام بمعايير التدقيق الدولية من طرق المدقق الخارجي، والالتزام بحدود علاقته مع مشرفي الأنشطة داخل البنوك.

الهوامش:

1 عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "**مراجعة حسابات البنوك والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص59، 60.

2 عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة ، المرجع نفسه، ص162-165.

3 عبد الوهاب نصر علي، "**موسوعة المراجعة الخارجية ج3**"، الدار الجامعية، الإسكندرية_مصر، 2009، ص238.

4 أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص157.

5 مدونة صالحة محمد القرا حول: معايير التدقيق الدولية، **البيان الدولي للتدقيق**، 2016/12/27، 23:05، ص 348-351، على الخط: https://www.dorar-aliraq.net/threads/2633

6 المرجع نفسه، ص353-355.

7 أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

8 مدونة صالحة محمد القرا حول: معايير التدقيق الدولية، **البيان الدولي للتدقيق**، مرجع سبق ذكره،ص 386-393.

9 عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 179-191.

10 أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص145/146.

11 زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية ، عمان- الأردن، الطبعة الأولى ، 2010، ص76.

12 Businss dictinary,**Financial information**,(23/02/2017),[en ligne],disponible sur: http://www.businessdictionary.com/definition/financial-information.html

13 عباسي عصام، "**تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرار**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص21.

14 Conseil algerien national de la comptabilité,projet de systéme comptable financier,p /35.

15 Intenatinal Financial Reporting Standars foundation, (document publié par IASB), cadre conceptual de l'information financiere,Septembre2010,[en ligne],disponible sur : www.nifccanada.ca/normes...dinformationfinanciere/.../item71834.pdf ,(22/02/2017)vol:32, p10.

16 رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري_التطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، الجزائر، ط2، 2005، ص58-60.

17 أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"**،رسالة ماجستير، غير منشورة،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2006، ص83.

18 International Financial Reporting Standards foundation, (document publié par IASB), cadre conceptuel de l'information financiere, Op.cit, p 12.

19 سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2004، ص18-20.

20 قاسم محمد ابراهيم، زايد محمد يحيى، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء جامعة الموصل، العراق، 2003، ص27.

21 منذر يحيى الداية، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير،[غير منشورة]، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية_غزة، 2009،ص42.

22 نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي SCF)**،ورقة قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، المنعقد بتاريخ 29و30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، ص315.

23 هوام جمعة، لعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع،رهانات وآفاق)، المنعقد بتاريخ 07 ديسمبر2010، أم البواقي، جامعة أم البواقي، ص12.

24 نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص315.

25 منذر يحيى الداية، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

26 نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، العدد9، 2013، ص35.

27 منذر يحيى الداية، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

28 Intenatinal Financial Reporting Standars foundation, Op.cit, p17-20.

29 **زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات)، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2009، العدد75، ص41.**

30 Financial Accounting Standards board, Statement of Financial Accounting Standards No.2, Qualitative Characteristics of Accounting Information, 2008, p02. On-line: http://www.fasb.org/cs/BlobServer?blobcol=urldata&blobtable=MungoBlobs&blobkey=id&blobwhere=1175820900526&blobheader=application%2Fpdf

31 Ibid, p26.

32 هوام جمعة، لعشوري نوال، مرجع سبق ذكره، ص16.